

عبدالله بن عمرو بن العاص، حياته وصحيفته : دراسة استقرائية تحليلية  
*‘Abdullāh Ibn ‘Amr ibn al-‘Āṣ, his life and Ṣaḥīfah al-Ṣādiqah: An*  
 Inductive and Analytical Study

Hamid Mahmood

PhD Scholar, Department of Islamic Studies, University of Sargodha, Sargodha

Abdul Satar

PhD Scholar, Department of Islamic Studies, University of Sargodha, Sargodha

**Abstract**

This research is an inductive and analytical study of what has been authentically established about the noble Companion ‘Abdullāh ibn ‘Amr ibn al-‘Āṣ regarding his preservation of the Prophetic Sunnah through the \*Ṣaḥīfah al-Ṣādiqah\* (The Truthful Scroll), which he narrated from the Prophet ﷺ. This scroll is considered one of the earliest examples of documenting the Prophetic Sunnah. The researcher reached several conclusions, the most important of which include:

1. The authenticity of the attribution of the \*Ṣaḥīfah\* to ‘Abdullāh ibn ‘Amr, which he narrated from the Prophet ﷺ.
2. The reliability of its chain of transmission through his grandson, ‘Amr ibn Shu‘ayb, from his father, from his grandfather.
3. The degree to which hadith scholars accept this chain of transmission and the extent to which hadith scholars and jurists have relied on the traditions and rulings contained within it.

This study comprises three main topics, addressing the life and knowledge of ‘Abdullāh ibn ‘Amr (may Allah be pleased with him).

**Key words:** Companion, documenting, transmission, knowledge, *‘Abdullāh ibn ‘Amr*

#### تمهيد:

هذا البحث هو دراسة استقرائية تحليلية لما ثبت عن الصحابي الجليل عبدالله بن عمرو بن العاص في حفظ السنة النبوية من خلال صحيفة الصادقة التي رواها عن النبي ﷺ والتي تعد في أوائل صور تدوين السنة النبوية الشريفة.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج، من أهمها: صحة نسبة صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص إليه، التي يرويها عن النبي ﷺ ومدى صحة إسناده إليه من رواية حفيدة الأبعد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ومدى إحتجاج علماء الحديث بهذا السند ومدى اعتماد المحدثين والفقهاء على ما ورد فيها من أحاديث وسنن. وقد بلغ هذا البحث ثلاثة مطالب، تناول حياته وعلمه رضى الله عنه.

#### المطلب الأول: حياته:

هو عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيّد بن سعد سهم بن عمرو بن هُصيص بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي، أبو محمد، وقيل أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو نُصير.

وأمه رائلة بنت منية بن الحجاج بن عامر بن حذيفة السهية ويقال حذافة بن سعد بن سهم. وقال فيهم النبي ﷺ: نعم أهل البيت عبدالله وأبو عبدالله. وأم عبدالله وقيل كان اسمه العاص فلما أسلم سمي عبدالله ولم يكن بينه وبين أبيه في السن سوى إحدى عشرة سنة وأسلم قبل أبيه وكان مجتهداً في العبادة غزير العلم. قال أبوهريرة: ما كان أحد أكثر حديثاً عن رسول الله ﷺ مني إلا عبدالله بن عمرو فإنه كان يكتب وكنت لا أكتب. روى عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وسراقة بن مالك بن جعشم وغيرهم. وعنه أنس بن مالك وأبو أمامة بن سهل بن حنيف وعبدالله بن الحارث بن نوفل ومسروق بن الأجدع وسعيد بن المسيب وجبير بن نفير وثابت بن عياض الأحنف وخيثمة بن عبد الرحمن الجعفي وحميد بن عبد الرحمن بن عوف وذو بن حبش وسالم بن أبي الجعد وأبو العباس السائب بن فروخ وسعيد بن ميناء وابنه محمد بن عبدالله بن عمرو وابن ابنه شعيب بن محمد بن عبدالله عمرو بن العاص وطاوس والشعبي وعبدالله بن رباح الأنصاري وابن أبي مليكة وعروة بن الزبير وأبو عبد الرحمن الحبلي وعبد الرحمن بن جبير بن نفير وعطاء بن يسار وعكرمة مولى ابن عباس وعمرو بن أويس الثقفي ومجاهد بن جبر وأبو الخير مرثد بن عبدالله اليزني/ ومصدع أبو يحيى ويوسف بن ماهك وأبو كبشة السلوي وأبو حرب بن أبي الأسود وأبو قابوس مولاء، وأبو فراس مولى عمرو بن العاص ويعقوب بن عاصم بن عروة بن مسعود الثقفي وأبوزرعة بن عمرو بن جرير وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو الزبير المكي وعمرو بن دينار وغيرهم. قال أحمد بن حنبل مات ليالي الحرة وكانت في ذي الحجة سنة (68). وقال في موضع آخر مات سنة (65) وكذا قال ابن بكير وقال في رواية مات سنة (63) وكذا قال الليث وقيل مات سنة (73) وقيل سنة (77) وقيل غير ذلك. وكان موته بمكة وقيل بالطائف وقيل بمصر وقيل بفلسطين.

قالت ابن حجر: ذكر العسكري أنه عاش قريباً من مائة سنة وهو بعيد من الصحة وفي الأدب من صحيح البخاري عن مسروق دخلنا على عبدالله بن عمرو حين قدم مع معاوية الكوفة وحكى ابن عساكر أنه دفن بعجلون قرية بالقرب من غيرة وصحح ابن حبان أن وفاته ليالي الحرة وقال أبو عمر الكندي في تاريخه حدثني يحيى بن خلف بن ربيعة عن أبيه عن جده الوليد بن أبي سليمان قال: قتل الأكر بن حمامة في نصف جمادى الآخرة سنة (65) ويومئذ توفي عبدالله بن عمرو بن العاص يعني بمصر فلم يستطع أن يخرج بجنازته لشغب الجد على مروان فدفن في داره.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني

#### صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص

اشتهر عبدالله بن عمرو رضى الله عنه بأنه أول من أُذِن له في كتابة الحديث الشريف في العهد النبوي. ومن ثم اشتهر بتلك الصحيفة التي كان يدون فيها ما يأخذه عن النبي ﷺ، والتي يُطلق عليها "الصادقة". لكن جدلاً واسعاً أثير حول تلك الصحيفة وحقيقتها ومحتوياتها، ومدى اختلاط ما رواه بها بما رواه هو نفسه. عن صحف أهل الكتاب، وما إذا كان قد حدث خلط بين روايته لحديث النبي ﷺ وما رواه عن تلك الصحف.

كذلك إمتد الجدل إلى رواية حفيده الآ بعد عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب بن محمد. حفيد عبدالله الأذنّي-عنه-عبدالله نفسه. وما إذا كانت هذه الرواية عنه صحيفة وجدما عمرو بن شعيب، فرواها عن أبيه عن جده، وض ثم تضعيف تلك الرواية لأنها وجادة، أو القول باضطراب تلك الرواية لاختلافهم في اتصال سندها، للاختلاف في المقصود بالجد هنا، وهل هو: محمد بن عبدالله ابن عمرو-جد عمرو بن شعيب- أم هو: عبدالله بن عمرو جد شعيب بن محمد؛ نظراً لاختلافهم في ماء الضمير في قولهم: "عن جده"، وهل هذا الضمير يعود على محمد بن عبدالله بن عمرو أم يعود على عبدالله بن عمرو نفسه؟ حيث أن محمداً قد مات في حياة أبيه، ومن ثم نشأ شعيب في حجر جده؛ فأخذ منه وروى عنه. وهل رواية شعيب عن جده تصح سماعاً أم هي وجادة من تلك الصحيفة التي كان يتوارثها آل عبدالله بن عمرو بن العاص؟

ويمكن إجمال الأمور الخلافية السابقة وإعادة صياغتها من خلال الأسئلة التالية:

- 1- مامدى صحة ثبوت تدوين عبدالله عن النبي ﷺ في حياته؟
- 2- كيف تسنى لعبدالله أن يكتب عن النبي ﷺ صحيفة بها أحاديث أكثر مما حفظ بعض المكثرين من الرواية من الصحابة من أمثال أبي هريرة، وذلك مع صغر سنه حال صحبته للنبي ﷺ مع العلم بأنه قد أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بعامين. حيث لم يتسنى له مدى زمني كافٍ مع النبي ﷺ يُمكنه من سماع وتدوين كل ما جاء في تلك الصحيفة.

وأين ذهب غالب تلك الأحاديث، إذا علمنا أن مروياته بلغ ما أسند منها:

سبع مائة (700) حديثاً، اتفقا البخاري ومسلم له على سبعة (7) أحاديث، وانفرد البخاري بثمانية (8)، ومسلم بعشرين (20).<sup>2</sup> ويزداد الأمر عجباً إذا علمنا أن نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قُرابة مائتين وخمسين (250) حديثاً مرفوعاً بدون المكرر، كما ذكر بعض الباحثين المعاصرين.<sup>3</sup> ويمكن مناقشة ذلك كما يلي:

#### المسألة الأولى: ما مدى صحة ثبوت تدوين عبدالله عن النبي ﷺ في حياته؟

لقد ثبت بطرق شتى، لا مجال معها للشك، أن عبدالله بن عمرو وقد دون الحديث عن النبي ﷺ في حياته، وعلى علم وبإذن منه- من هذه الطرق:

1- ثبوت ذلك من قول عبدالله نفسه:

فقد أذن النبي في تدوين السنة وكتابتها، وهذا الأذن ناسخ للنهي السابق عن عدم التدوين.<sup>4</sup> الذي كان خشية اختلاط القرآن بالسنة.<sup>5</sup> فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو، قال: قلت: يا رسول الله، أكتب ما أسمع منك؟ قال: نعم- قلت: في الرضا والغضب؟ قال: نعم- فأني لا أقول إلا حقاً.<sup>6</sup> قال الحاكم: هو أصل في نسخ الحديث عن رسول الله ﷺ.<sup>7</sup> وعن عبدالله بن عمرو رضى الله عنه، قال: استأذنت النبي ﷺ في كتابة ما سمعته منه- قال: فأذن لي، فكتبت- فكان عبدالله يسي صحيفته تلك الصادقة.<sup>8</sup>

2- ثبوت ذلك عن غيره من الصحابة والتابعين: فعن أبي هريرة، قال: لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر مني، إلا ما كان من عبدالله بن عمرو، فإنه يكتب ولا أكتب- وثبت ذلك عن بعض التابعين الذين رأوا تلك الصحيفة وعانوا بأنفسهم، فعن مجاهد، قال: دخلت على عبدالله بن عمرو، فتناولت صحيفة تحت رأسه، فتمنع علي- فقلت: تمنعني شيئاً من كتبك؟ فقال: إن هذه الصحيفة الصادقة التي سمعتها من رسول الله ﷺ ليس بي وبينه أحد، فإذا سلم لي كتاب الله وهذه الصحيفة والوهط، لم أبال ما ضيعت الدنيا-

قال ابن القيم: قد صح عن النبي ﷺ النهي عن الكتابة والإذن فيها والإذن متأخر فيكون ناسخاً لحديث النهي فإن النبي ﷺ قال في غزاة الفتح اكتبوا لأبي شاه يعني خطبته التي سأل أبو شاه كتابتها وأذن لعبدالله بن عمرو في الكتابة، وحديثه متأخر عن النهي لأنه لم يزل يكتب ومات وعنده كتابته وهي الصحيفة التي كان يسميها الصادقة.<sup>9</sup> كما وردت أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة تؤكد وقوع كتابة الحديث في العهد النبوي، مما يدل على أنها كانت مباحة- كما ثبت أن عدداً من الصحابة اتخذوا لهم صحائف خاصة كتبوا فيها شيئاً من حديث الرسول ﷺ.<sup>10</sup>

المسألة الثانية: كيف تسنى لعبدالله أن يكتب عن النبي ﷺ صحيفة بها قُرابة الألف حديث- كما ذكر ابن الأثير، مع صغر سنه حال صحبته للنبي ﷺ؟

فمع تأخر إسلامه قبل وفاة النبي ﷺ بعامين؛ لم يتسنى له مدى زمني مناسب، مع النبي ﷺ يمكنه من سماع وتدوين كل ما جاء في تلك الصحيفة؟ ويمكن مناقشة هذه المسألة كما يلي:

**أولاً:** لقد كان عمر عبدالله عندما أسلم خمس عشرة سنة. ومات النبي ﷺ وعمره سبع عشرة (17) سنة. إلا أنه قد تهيأت له من الظروف والأوضاع ما مكنه من تدوين أحاديث كثيرة، حتى قال فيها أبوهريرة: ما كان أحداً من أصحاب النبي أكثر حفظاً مني إلا ما كان من عبدالله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب. فقد تيسرت له من الأمور الخاصة ما لم يتهيأ نظيرها لغيره من كثير من الصحابة من الذين سبقوه بإسلامهم. فقد كان عبدالله سليلاً لأسرة قرشية ثرية؛ فلم ينشغل بطلب الرزق عن طلب العلم، كما هو حال غالب الصحابة، الذين كانوا إما فقراء أو ممن يعولون غيرهم؛ فيمنعهم طلب العيش عن ملازمة الرسول ﷺ أو التفرغ لتتبع الأحكام والسنن عنه.

وقد اتبع الصحابة مسلكين في التفرغ لملازمة الرسول ﷺ وحفظ الحديث عنه:

**المسلك الأول:** التفرغ التام؛ نظراً لما تمنع صاحب هذا المسلك من الثراء الذي يُغنيه عن طلب الرزق الشاغل عن ملازمة النبي ﷺ وطلب العلم. وكان على رأس هذا الاتجاه عبدالله بن عمرو، فعن أبي سالم الجيشاني، قال: انطلقت إلى المدينة أسأل عن علم الأحداث، فقبل لي: أين أنت عن عبدالله ابن عمرو بن العاص؟ فإنه كان صعلوكاً فرغه أبوه لذلك. قال: فقدمت فأخبرت عبدالله بن عمرو بذلك، قال: نعم: فسلوني عما شئتم أخبركم به.

**المسلك الثاني:** الصبر على شظف الحياة وشذتها، وإيثار ملازمة النبي ﷺ، وحفظ الحديث عنه على طلب الرزق والانشغال به.

وكان على رأس هذا الاتجاه أبوهريرة رضى الله عنه، فعنه، قال: إن الناس يقولون أكثر أبوهريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً، ثم يتلو (ان الذين--)<sup>11</sup> إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أباهريرة كان يلزم رسول الله ﷺ بشبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون.<sup>12</sup>

**ثانياً:** أما القول بتأخر إسلامه، وصغر سنه عند إسلامه، وعدم تأمله مع هذه السن لتحمله الكثير عن النبي ﷺ، فيمكن مناقشة ذلك من وجوه:

الوجه الأول: لا يعني تأخر إسلام الصحابي ألا يتحمل أكثر من غيره ممن تقدم إسلامهم. فقد تهيأ له من الظروف والأوضاع الخاصة ما لا يتسنى لغيره من الصحابة ممن تقدم إسلامهم؛ فتحول دون تحملهم كثيراً من حديث النبي ﷺ.

الوجه الثاني: ليس معنى صغر سنه أنه لا يجيد التحمل عن الرسول ﷺ. فقد كان كثير من الصحابة صغار الأسنان، ومع ذلك نيطت بهم مهام لا يقوم بها إلا الرجال العظام؛ فقاموا بها على أتم وجه وأكمل حال، أمثلة ذلك:

- 1- أسامة بن زيد<sup>13</sup>: الذي لم يتجاوز التاسعة عشرة من عمره، يكلفه الرسول ﷺ بقيادة جيش لمحاربة الروم، وكان في ذلك الجيش أبوبكر وعمر؛ فكان أميراً عليهم، ويوصي بنفادته قبل أن يموت.<sup>14</sup>
  - 2- الأرقم بن أبي الأرقم: الذي لم يكن عمره يزيد على إحدى عشر سنة، وعندما جعل النبي ﷺ بينه مقرا يجتمع في المسلمون الأوائل في فترة الدعوة السرية وما بعدها.
  - 3- عائشة أم المؤمنين: والتي مات رسول الله ﷺ وعمرها ثمانية عشر سنة، تحفظ على الأمة كثير من الأحكام الشرعية التي لم يطلع عليها كثير من الصحابة.
  - 4- عبدالله بن عباس: مات النبي ﷺ وهو غلام لم يبلغ بعد، ومع ذلك فهو من الصحابة المكثرين من الرواية ومن جهابذة الفقه والتفسير في هذه الأمة.
- إذا أضفنا إلى ذلك أبا هريرة نفسه الذي أسلم سنة (7هـ) سبع هجرية، ولم يصحب الرسول ﷺ فترة زمنية تتجاوز الثلاث سنوات، ومع ذلك هو حافظ الأمة بلا نزاع؛ فهو على قائمة المكثرين من الصحابة الرواة.
- ثالثاً:** ليس معنى قصر هذه المدة أن يقتصر عبدالله عن كتابة الحديث عن النبي ﷺ دون غيره من الصحابة، فقد كان الصحابة يروون عن بعضهم دون أن يُسموا الصحابة الذين يروون عنهم، فقد تحملت عائشة وتحمل ابن عباس وغيرهم أحاديث لم يسمعوها من الرسول ﷺ، ورووا أحداث لم يشهدوها، ولربما كانوا في عالم الغيب، لم يولدوا بعد، فقد روت عائشة أحاديث بدء الوحي التي صدر بها البخاري صحيحة، وهي لم تولد بعد، فمن ثم لا يمتنع على عبدالله بن عمرو أن يحفظ أو يدون أحاديث عن الصحابة لم يسمعها هو من الرسول ﷺ.<sup>15</sup> يشهد لذلك ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم، والناس يتكلمون في القدر. قال: فكأنما تفتقاً في وجهه حب الرمان من الغضب. قال: فقال لهم: (ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكم). قال عبدالله: فما غبطت نفسي بمجلس فيه الرسول ﷺ لم أشهده ما غبطت نفسي بذلك المجلس أني لم أشهده.<sup>16</sup> وهذا مجلس لم يحضره وحديث لم يسمعه من النبي ﷺ، ثم هو يرويه عمن حضره وسمعه، ولا يُحفظ إلا عنه.
- المسألة الثالثة:** إذا علمنا أن مروياته لا تتجاوز سبع مائة حديث؛ فأين ذهبت تلك الأحاديث التي وصفها أبوهريرة بأنها أكثر مما حفظه هو؟
- ويمكن مناقشة ذلك كما يلي:
- أولاً: ترجمع قلة مروياته في دواوين السنة، والتي منها أحاديث الصحيفة، بالدرجة الأولى، إلى طبيعة حياة عبدالله نفسه وقلة التحمل عنه، التي منها إقامته بمصر بخلاف أبي هريرة وغيره من الصحابة الذين أقاموا بالحجاز والعراق والشام والتي كان إقبال التابعين وغيرهم لطلب العلم عليها أكثر من غيرها من الأمصار.

ثانياً: حرض عبدالله على هذه الصحيفة حرصاً شديداً؛ ومنع غيره من الاطلاع عليها، وقد أتبع لمجاهد بن جبر أن يرى هذه الصحيفة عند عبدالله، ولم تكن رؤية مجاهد لها إلا عَرَضاً. فلم تتوفر منها إلا النسخة الأصلية التي كتبها عبدالله، توارثها آل بيته، ورواها عمرو بن شعيب.

ثالثاً: قول بعض المتقدمين بأنها وجادة ربما زهد كثيراً من الأئمة في حديث عمرو بن شعيب؛ فقلت الرواية عن هذه الصحيفة-<sup>17</sup>

#### المطلب الثالث

رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

يُعتبر عمرو بن شعيب من الرواة الذين تضاربت فيهم أقوال المحدثين قبولاً ورداً، توثيقاً وتضعيفاً. ولعل مرد ذلك إلى روايته (عن أبيه عن جده) التي هي في الأساس رواية لصحيفة جده الأعلى عبدالله بن عمرو. وهذه الصحيفة لا شك في الاعتراف بوجودها، وأنها أول ما دون من النسبة بين يدي النبي ﷺ بإذنه ويأمر منه، لكن طريق تحمل ورواية تلك الصحيفة التي توارثها (آل عبدالله بن عمرو) تُخالف منهج غالب المحدثين في قبولها.

يقول ابن حجر: عمرو بن شعيب ضعفه ناس مطلقاً، ووثقه الجمهور، وضعف بعضهم روايته عن أبيه، عن جده، ومن ضعفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه عن جده، فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ "عن"

#### تحرير محل النزاع:

##### اتفقوا على:

أولاً: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ضعيفاً؛ فالخبر ضعيف: وهذا شرط عام في رد الحديث الضعيف، فأياً ثقة روى عنه ضعيف فالخبر ضعيف. لكننا ذكرنا هذا هنا لأن جملة من علماء الجرح والتعديل نصوا على ذلك في معرض حديثهم عن عمرو بن شعيب؛ بغرض تبين حاله باعتبار حال الرواة عنه.

1- قال أبو زرعة الرازي: روى عنه الثقات وعامة المناكير التي تروى عنه إنما هي عن المثني بن الصباح، وابن لهيعة والضعفاء، وهو ثقة في نفسه-<sup>18</sup>

2- قال يعقوب بن شيبه: ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقى الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً، وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه، وما روى عنه الثقات فصحيح-<sup>19</sup>

3- قال أبو حاتم بن جبان: والصواب في أمر عمرو بن شعيب أن يحول إلى تاريخ الثقات؛ لأن عدالته قد تقدمت، فأما المناكير في حديثه إذا كان في رواية أبيه عن جده، فحكمه حكم الثقات إذا رووا

المقاطيع والمراسيل بأن يُترك من حديثهم المرسل والمقطوع، ويحتج بالخبر الصحيح- هذا حكم عمرو بن شعيب وغيره من المحدثين الذين تقدمت عدالتهم.<sup>20</sup>

**ثانياً:** اتفقوا على أنه إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة؛ فهو ثقة يحتج به في غير حديثه عن أبيه عن جده: وهذا الاستثناء نظراً للخلاف الواقع في روايته لصحيفة جده-

- 1- قال الحاكم: لا أعلم خلافاً في عدالة عمرو بن شعيب، إنما اختلفوا في سماع أبيه من جده.<sup>21</sup>
- 2- وقال ابن عدي: عمرو بن شعيب في نفسه ثقة إلا أنه إذا روى عن أبيه عن جده يكون مرسلًا؛ لأن جده محمد لا صحبة له -- روى عنه أئمة الناس وثقاتهم، ولكن أحاديثه عن أبيه عن جده- مع احتمالهم إياها- لم يدخلوها في الصحاح.<sup>22</sup>

3- وعن محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت علي بن المديني عن عمرو بن شعيب، فقال: ما روى عنه أيوب، وابن جريج، فذاك له صحيح، وما روى عن أبيه عن جده فهو كتاب وجده، فهو ضعيف.<sup>23</sup>

4- وقال ابن حبان: إذا روى عمرو عن طاووس وسعيد بن المسيب عن الثقات غير أبيه فهو ثقة-  
**الثالث:** اتفقوا على أن غالب أحاديث عمرو بن شعيب مستقيمة، لكن له مناكير غالبها من روايته عن أبيه عن جده-

- 1- قال أبو زرعة: روى عنه الثقات-- وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده-- إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذاً صحيفة كانت عنده فرواها-- ما أقل ما نصيب مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر.<sup>24</sup>

2- وقال الإمام أحمد: عمرو بن شعيب له أشياء مناكير-  
لكن تلك المناكير لا تحول دون قبول حديثه في الجملة- فقد قال ابن حبان: والصواب في عمرو بن شعيب أن يحول إلى تاريخ الثقات؛ لأن عدالته قد تقدمت، فأما المناكير في حديثه إذا كانت في روايته عن أبيه عن جده، فحكمه حكم الثقات إذا روى المقاطيع والمراسيل بأن يُترك من حديثهم المرسل والمقطوع، ويُحتج بالخبر الصحيح-

قلت: فينبغي أن ينظر فيها بإمعان وتأمل، ولا ترد جملة أو تقبل جملة-  
قال الذهبي: ولسنا ممن يعد نسخة عمرو، عن أبيه، عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكيراً؛ فينبغي أن يتأمل حديثه، ويُتعايد ما جاء منه منكراً، ويروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام مُحسنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار، ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلاً، وما علمت أن أحداً تركه-<sup>25</sup> وقد جمع الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح جزء فيما استنكره أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب-  
أما ما اختلفوا فيه:



أولاً: اختلفوا في توثيق عمرو بن شعيب في روايته عن أبيه عن جده: فقد وثقه بعض أئمة الجرح والتعديل، وضعفه آخرون: من الأئمة الذين وثقوه:

- 1- قال الأوزاعي: ما أدركت قُرشياً أكمل من عمرو بن شعيب.<sup>26</sup>
- 2- قال إسحاق بن راهويه: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة؛ فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر- يُشبهه هذا بسلسلة الذهب، وهذا مطلق التوثيق- قال النووي: وهذا التشبيه في نهاية الجلالة.<sup>27</sup>
- 3- قال أبو زُرعة الرازي: ثقة في نفسه، إنما تُكلم فيه بسبب كتاب عنده.<sup>28</sup>
- 4- قال البخاري: رأيت أحمد (أي ابن حنبل) وعلياً (أي ابن المديني) وإسحاق (أي ابن راهويه) وأبا عُبيد و عامة أصحابنا، يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده- ما تركه أحد من المسلمين، فمن الناس بعدهم؟<sup>29</sup>
- وأستبعد الذهبي هذا من البخاري: لأن البخاري لم يخرج له في الصحيح، لكنه لم ينفِ احتجاج أرباب السنن وغيرهم به.<sup>30</sup>
- 5- وقال عنه العجلي: ثقة.<sup>31</sup>
- 6- وقال الدارمي: هو ثقة، روى عنه الذين نظروا في الرجال --- واحتج أصحابنا بحديثه.<sup>32</sup>

من الأئمة الذين ضعفوه:

كذلك ضعفه بعض أصحاب الحديث تلميحاً وتصريحاً:

- 1- قال معمر: كان أيوب السخيتاني إذا قعد إلى عمرو بن شعيب، غطى رأسه - يعني: حياءً من الناس.<sup>33</sup>
  - 2- سئل أبو داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: حجة عندك؟ قال: لا ، ولا نصف حجة.<sup>34</sup>
  - 3- قال ابن عُيَينة: كان إنما يحدث عن أبيه عن جده، وكان حديثه عند الناس فيه شيء.<sup>35</sup>
- ثالثاً من اختلف كلامه فيه توثيقاً وتضعيفاً:
- كذلك اضطربت فيه أقوال بعض الأئمة توثيقاً وتضعيفاً-

- 1- قال أحمد: أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديث عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإذا شاءوا تركوه- وعقب الذهبي- على ذلك- قائلًا: هذا محمول على أنهم يترددون في الاحتجاج به، لا أنهم يفعلون ذلك على سبيل التشهي.<sup>36</sup>
- وقد فسر ذلك ابن المنذر فيما نقله عنه بعض أهل العلم، حيث قال: أنه (أي: الإمام أحمد) كان يحتج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا لم يكن في الباب غيره.<sup>37</sup>

فيحمل ما يحتجون به من روايته عن أبيه عن جده على ما لم يكن في الباب غيره، أما ما يتركونه من هذه الرواية فمحمول على ما إذا كان في الباب غيره مما هو أقوى منه - والله أعلم - قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، وإنما يكتب يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا.<sup>38</sup>

وقال الأثرم: سئل أبو عبد الله (الإمام أحمد) عن عمرو بن شعيب، فقال: أنا أكتب حديثه، وربما احتجنا به، وربما وجس في القلب منه شيء - ونقل عن يحيى بن معين في رواية، أنه قال: ليس بذلك - لكن جاء في رواية أخرى عنه، أنه قال: عمرو بن شعيب ثقة -

وهذا ما أكده ابن أبي حاتم، حيث قال: سمعت أبي يقول: سألت يحيى ابن معين عن عمرو بن شعيب؛ فقال: ما شأنه؟ وغضب، وقال: ما أقول فيه روى عنه الأئمة - قال يحيى بن سعيد القطان: إذا روى عنه ثقة فهو حجة - وفي رواية عنه تخالف ذلك، قال: هوواه الحديث -

وهذا الاضطراب يذلل على صعوبة البت في حديث عمرو بن شعيب دون النظر إلى القرائن المحتفة بكل رواية على حدة -

#### الترجيح:

والذي يترجح لدى - والله أعلم - أنه في نفسه ثقة ثبت، كما قال من وثقه مطلقاً، لكن قول من ضعفه محمول على روايته عن أبيه عن جده، والتي وقع الخلاف فيها عند أهل الحديث كما سيأتي - فعلى ذلك يقبل حديثه بشروط:

- 1- إذا روى عنه ثقة، وروى هو عن ثقة، وهذا شرط عام في كل حديث مقبول -
- 2- إذا صرح بالسماع عمن روى عنه؛ إخراجاً له من زمرة المدلسين، حيث ذكره الحافظ ابن حجر في المدلسين، ويحتمل أن يقبل حديثه بالعنعنة فيما ليس من روايته عن أبيه عن جده -
- 3- إذا كان حديثه عن غير أبيه عن غير جده - وكان باقي الإسناد صحيحاً -
- 4- إذا روى مالم يخالف غيره من الثقات، حتى لا يُعد حديثه منكراً أو شاذاً.<sup>39</sup>

ثانياً: اختلفوا في المقصود بالجد في قولهم: عن جده:

وهل هو: محمد بن عبد الله بن عمرو (جد عمرو بن شعيب)، أو هو: عبد الله بن عمرو (جد شعيب بن محمد) -

#### وسبب الخلاف:

هل يعود الضمير في "جده" على محمد بن عبد الله أم يعود على عبد الله بن عمرو؟

1- فإن كان الضمير يعود على "عمرو بن شعيب"؛ فيكون من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه (شعيب بن محمد) عن جد عمرو (محمد بن عبدالله بن عمرو) عن النبي ﷺ، ومن ثم يكون مرسلاً لأن محمداً تابعي.

2- وإن كان الضمير يعود على "شعيب" فيكون من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب عن جد شعيب (عبدالله بن عمرو).

قال الدار قطني: لعمرو بن شعيب ثلاثة أجداد: الأدنى منهم "محمداً" والأوسط "عبدالله" والأعلى "عمرو بن العاص"، وقد سمع- يعني شعيباً- من الأدنى "محمد" ومحمد لم يدرك النبي وسمع من جده عبدالله.<sup>40</sup>

### ويترتب على هذا الخلاف:

أولاً: من قال: الجد هو "محمد بن عبدالله بن عمرو": يتبني على ذلك - عنده- أمران:

1- أن يكون الحديث مرسلاً: لأن محمداً تابعي لم يدرك النبي ﷺ.  
 قيل لأحمد- وفي رواية حرب الكرماني- : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، كيف حديثه؟ فقال: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، ويقال إن شعيباً حدث من كتاب جده ولم يسمعه منه.<sup>41</sup>

وقال ابن عدي: عمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلا أنه إذا روى عن أبيه عن جده يكون مرسلاً؛ لأن جده محمد لا صحبة له- ولم يأت التصريح بذكر محمد ابن عبدالله بن عمرو في حديث إلا في الحديثين فيما وقفت عليه، وذلك نادر لا تعويل عليه.<sup>42</sup>  
 قال أبو جعفر الطحاوي: ثم هذا أيضاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وذلك عندهم ليس بسماع.<sup>43</sup>

2- أن الرواية منقطعة: لأن شعيباً لم يسمع من أبيه محمد-  
 قال ابن الصلاح: وقد احتج أكثر أهل الحديث بحديثه (أي: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) حملاً لمطلق الجد فيه على الصحابي عبدالله بن عمرو دون ابنه محمد والد شعيب.<sup>44</sup>  
 قلت: يمكن الاعتراض قول ابن الصلاح هذا بما ذكرناه من ثبوت سماع محمد من أبيه- إلا أنه يمكن رد ذلك السماع بأمرين:

الأول: أنها أحاديث نادرة، فليست سوى حديثين، والنادر لا حكم له-  
 الثاني: أن محمداً مجهول الحال، قال الذهبي: غير معروف الحال، ولا ذكر بتوثيق ولا لين-  
 ثانياً: من قالوا: أن الجد هو عبدالله بن عمرو: فقد اختلفوا في سماعه- أي: شعيب بن محمد- من جده على قولين:

الأول: أنه سمع من جده عبدالله رضى الله عنه: وعلى هذا تصح روايته عنه؛ فيكون متصلاً لأن شعيباً تربى في كنف جده عبدالله رضى الله عنه، وهو ما رجحه جمع من المحدثين:

1- قال البخاري: شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، سمع عبدالله بن عمرو، وروى عنه عمرو ابنه.<sup>45</sup>

2- وقال الترمذي: وشعيب قد سمع من جده عبدالله بن عمرو.

3- قال الحافظ أبوبكر النيسابوري: صح سماع عمرو من أبيه، وصح سماع شعيب من جده عبدالله بن عمرو.<sup>46</sup>

4- وقد ذكر له الذهبي عشرة أحاديث فيها تصريح بسماع شعيب من جده، يقول في بعضها: "عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو" وفي بعضها: "عن عمرو عن أبيه عن جده عبدالله" وفي بعضها: "عن عمرو عن أبيه عن جده عن عبدالله" ثم قال الذهبي: وعندي عدة أحاديث سوى ما مر يقول: عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، فالمطلق محمول على المقيد المفسر بعبدالله.<sup>47</sup>

5- والأقوى من كل ما سبق، في صحة سماع شعيب من جده عبدالله، ما رواه الدارقطني في "السنن" بسنده إلى عمرو بن شعيب، عن أبيه: أن رجلاً أتى عبدالله بن عمرو يسأله عن مُحْرِمٍ ووقع بامرأة، فأشار إلى عبدالله بن عمر، فقال: اذهب إلى ذلك فاسأله. قال شعيب: فلم يعرفه الرجل، فذهبت معه، فسأل ابن عمر، فقال: بطل حجك. قال: فقال الرجل: أفأقعد؟ قال: بل تخرج مع الناس، وتصنع ما يصنعون، فإذا أدركت قابلاً فحُجْ واحد، فرجع إلى عبدالله بن عمرو فأخبره، ثم قال له: اذهب إلى ابن عباس؛ فاسأله. قال شعيب: فذهبت معه، فسأله، فقال له مثل ما قال له عبدالله بن عمر، فرجع إلى عبدالله بن عمرو، فأخبره بما قال ابن عباس، ثم قال: ما تقول أنت؟ قال: أقول مثل ما قال.<sup>48</sup>

6- قال الحاكم: قد أكثر في هذا الكتاب. يقصد المستدرك. الحجج في تصحيح روايات عمرو بن شعيب، إذا كان الراوي عنه ثقة. وكنت أطلب الحجة الظاهرة في سماع شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو، فلم أصل إليها إلا هذا الوقت. ثم ساق الحاكم بسنده من طريق الدارقطني، فذكر الحديث السابق ليبرهن على صحة سماع شعيب من جده عبدالله بن عمرو.<sup>49</sup>

ففي هذا دليل على سماع شعيب من جده ومن ابن عباس ومن ابن عمر. كذلك. وقد نص على ذلك ابن حجر في التهذيب.<sup>50</sup>

والقول الثاني: أنه لم يسمع من جده عبدالله بن عمرو.

قال بذلك بعض أئمة الحديث:

1- قال ابن حبان: يقال إنه سمع من جده عبدالله بن عمرو. وليس ذلك عندي بصحيح. وقال في موضع آخر: يروى عن أبيه، لا يصح سماعه من عبدالله بن عمرو.<sup>51</sup>

2- وجزم يحيى بن معين أنه لم يسمع منه، فقال: إنه وجد كتاب عبدالله بن عمرو فحدث منه.<sup>52</sup> قلت: وهذا يضعف روايته عن جده لانقطاعه، وتُحمل عنينة شعيب على التدليس- وذكره ابن حجر في "طبقات المدلسين" في المرتبة الثانية، وهو من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه، أو كان لا يدلّس إلا عن ثقة، وبعد أن ذكر ابن حجر قول ابن معين: "إذا حدث عن أبيه عن جده فهو كتاب"، وقول أبي زرعة المتقدم- فعقب ابن حجر، قائلاً: فعلى مقتضى قول هؤلاء يكون تدليساً، لأنه ثبت سماعه من أبيه، وقد حدث عنه بشيء كثير مما لم يسمعه منه مما أخذ من الصحيفة بصيغة (عن)، وهذه أحد صور التدليس.<sup>53</sup>

الترجيح: والذي يترجح لدي ثبوت سماع شعيب من جده عبدالله بن عمرو، فقد أثبت ذلك البخاري وغيره. وذكر الدارقطني في "سننه" ما دل على هذا السماع، وتابعه عليه الحاكم، كما مر معنا. وضرب الذهبي أمثلة كثيرة بأحاديث تؤكد هذا السماع، كما تقدم.

أما من نقى السماع أو حمّله على الصحيفة فقط؛ فيُحمل ذلك على عدم بلوغه تلك الأحاديث والآثار التي فيها ثبوت سماع شعيب من جده. ومن علم حُجة على من لم يعلم.

ثالثاً: اختلفوا في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه هل هي صحيفة عبدالله بن عمرو فيكون الحديث وجادة أم سماع.

#### ومما يترتب على هذا الخلاف:

- 1- من قال بأنها سماع، فيقع له الخلاف في التفصيل السابق، ومن المقصود بالجد؟ وهل سمع شعيب من جده عبدالله أم لا؟
  - 2- من قال بأنها وجادة، فيقع له الخلاف في صحة الرواية عن الوجادة، وهل تصح أو لا تصح، وهؤلاء قسمان:
- الأول: من ضعف الرواية عن الوجادة: وهذا يُضعف- تبعاً لذلك- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
- قال ابن عدى: روى عنه أئمة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء، إلا أن أحاديثه عن أبيه عن جده- مع احتمالهم إياه- لم يدخلوها في صحاح ما أخرجوا، وقالوا هي صحيفة.<sup>54</sup>
- وقال الذهبي: وبعضهم تعلل بأنها صحيفة رواها وجادة؛ ولهذا تجنبها أصحاب الصحيح- والتصحيح يدخل على الرواية من الصحف بخلاف المشافهة بالسماع.<sup>55</sup>
- قلت: ابن عدى والذهبي لا يضعفان رواية عمرو بن شعيب؛ لأنها وجادة، لكنهما يحكيان سبب تجنب أصحاب الصحيحين لعدم إدخالهما أحاديث عمرو بن شعيب في كتابيهما- لكن يُعتبر أبو محمد بن حزم من أشد المعرضين عن حديث عمرو بن شعيب، والطاعنين فيه؛ فهو يضعفه ولا يأخذ به، بل

ويُثرب على من يأخذ به في الأحكام، فقد ذكر في مواضع كثيرة كتابه "المحلى" أن رواية عمرو بن شعيب صحيفة لا تصح أو أنها صحيفة مرسلة، ونحو ذلك.<sup>56</sup>

الثاني: من صحح الرواية عن الوجادة: وهذا يصح عنده حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وقد نقل ابن حجر وغيره عن يحيى بن معين، قوله: وجد شعيب كتب عبدالله بن عمرو فكان يرويها عن جده إرسالا، وهى صحاح عن عبدالله بن عمرو، غير أنه لم يسمها. قال ابن حجر: فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمها، وصح سماعه لبعضها؛ فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهو أحد وجوه التحمل.<sup>57</sup>

وقال علي بن المديني (وهو من المتشددین في الجرح): سمع شعيب من عبدالله بن عمرو، وسمع منه ابنه عمرو بن شعيب--- عمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح.<sup>58</sup>

وقد ذكر الحاكم في: أن الصحيح من الحديث ينقسم عشرة أقسام خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها--- ثم قال: وخامسها-أي من المتفق عليها- أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم بها إلا عنهم، كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده--- له هكذا نسخة كبيرة أكثرها فقهيات جياد- ثم قال: جماعتهم صحابييون وأحفادهم ثقات، والأحاديث على كثرتها محتج بها في كتب العلماء.<sup>59</sup>

فائدة: والظاهر أن من أسباب تضعيف صحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده هو تفرد عمرو بن شعيب برواية هذه الصحيفة، فلم يرو هذه الصحيفة غيره، ولا تعرف إلا به- لكن تضعيف "رواية عمرو بن شعيب" لهذا السبب وحده فيه نظر-

أما القول بأنه لم يوجد منها نسخة بخلاف تلك التي رواها عمرو بن شعيب، ففي هذا- أيضا- نظر، فقد كتب هذه الصحيفة عن عبدالله بن عمرو التابعي الجليل شفي بن مائع الأصبحي سماعا منه، لكن ابنه حسين بن شفي بن مائع فقدما، فعن حيوة بن شريح، قال: دخلت على حسين بن شفي بن مائع الأصبحي، وهو يقول: فعل الله بفلان، فقلت: ماله؟ فقال: عمد إلى كتابين كان شفي بن مائع سمعهما من عبدالله بن عمرو بن العاص، أحدهما: قضى رسول الله في كذا، وقال رسول الله كذا- والآخر: ما يكون من الأحداث إلى يوم القيامة، فأخذهما فرمى بهما بين الخولة والرباب.<sup>60</sup>

الترجح مما سبق: والذي يترجح لدى هو صحة رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأنها من قبيل الحسن لذاته، سواء قيل إنها سماع لثبوت سماع شعيب عن جده عبدالله - كما سبق، أو قيل إنها وجادة-

لكن بالشروط التالية:

- 1- إذا روى عنه ثقة-
- 2- إذا روى ما لم يخالف غيره من الثقات، حتى لا يعد حديثه منكرا أو شاذا-

فإذا خالف غيره من الثقات؛ فلا يعتد بخلافه، ويُقدم حديث من خالفه على روايته عن أبيه عن جده عند التعارض إن كان الجمع بين الحديثين غير ممكن؛ لسببين:  
أ- احتمال التدليس؛ تمشياً مع من قال أنه لم يسمع جده.

ب- احتمال التصحيف؛ تمشياً مع من قال أنها وجادة والتصحيف في الوجادة ممكن.

#### توصيات ونتائج:

وفي الختام، فلقد كان من أهم نتائج هذا البحث عدة أمور، اتضحت في ضوء الدراسة الاستقرائية التحليلية لما ثبت عن عبدالله بن عمرو رضى الله عنها، فيما يخص أوثنية الحديث الشريف عن النبي ﷺ

ومذه النتائج كما يلي:

أولاً: صحة نسبة صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص اليه، والتي يرويها عن النبي ﷺ. فلقد ثبت لدينا بالدليل القطعي صحة نسبة صحيفة عبدالله بن عمرو (الصحيفة الصادقة) إليه. وإن ما دونه فيها هو من السنة التي يندبه النبي ﷺ إلى تدوينها، من ثم كانت تلك الصحيفة هي أولى صور تدوين السنة الشريفة، والتي تعتبر البادرة الأولى في تدوين العلوم الشرعية الإسلامية فيما بعد. ليس ادل على ذلك من حرصه عليها، اعتبارها من تليد ما يمتلك في هذه الحياة الدنيا. أما فيما يخص مروياته الحديثية بصفة عامة، فلقد كانت سمتها الأساسية هي القلة التي دون الكثرة الغالية ووفوق الندرة البعيدة، وذلك عن مقارنة تلك المرويات بما رواه غيره من رواة الحديث وحملته عن النبي ﷺ، من جيل الصحابة، كابى هريرة وانس وابن عباس رضى الله عنهم. ولقد ثبت لدينا يقينا انه رضى الله عنه قد ميز بين مارواه عن اهل الكتاب ومارواه عن النبي ﷺ، لكن ربما كان الخلط ممن روى عنه لا منه هو رضى الله عنه. ثانياً: صحة السند اليه من رواية حفيده الابع عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده، فلقد ثبت لدينا بالدليل القطعي صحة سند الرواية اليه من طريق حفيده عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده، من ثم صح احتجاج علماء الحديث بهذا السند، وعليه فقد اعتمد الفقهاء على ما ورد فيها من احاديث وسنن.

فلقد تلقى جل علماء السنة والمحققين من المحدثين تلك الصحيفة بالقبول، بشروط منها:

- 1- ان يروى عنه ثقة.
  - 2- ان يروى ما لم يخالف غيره من الثقات، حتى لا يعد حديثه منكراً او شاذاً.
- فإذا خالف غيره من الثقات؛ فلا يعتمد بخلافه، ويُقدم حديث من خالفه على روايته عن ابيه عن جده عند التعارض ان كان الجمع بين الحديثين غير ممكن؛ لسببين:
- 1- احتمال التدليس؛ تمشياً مع من قال انه لم يسمع جده.

2- احتمال التصحيف؛ تمشياً مع من قال انها وجادة والتصحيف في الوجدادة ممكن-

وصلى الله على النبي ﷺ

### المصادر والمراجع

- <sup>1</sup> شهاب الدين ، احمد بن على بن حجر عسقلاني، تهذيب التهذيب (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ)، ج:5، ص: 297، 298
- Shahab Udin Ahmad Ibn Ali Ibn Hajar Al-Asqalani, Tahzib al-Tahzib (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah, 1415AD), Volum:5, p:297, 298
- <sup>2</sup> ابو محمد، على بن احمد بن سعيد ابن حزم، جوامع السيرة (بيروت: دار احياء التراث، 1418هـ)، ص: 276
- Abu Muhammad Ali Ibn Ahmad Ibn Saeed Ibn Hazam, Jawami Al-Seerat (Beirut: Dar Ahya al-Turath, 1418AH), p: 276
- <sup>3</sup> أحمد معبد، عبد الكريم، كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ وصحابته وأثرها في حفظ السنة، ص: 19
- Ahmad Mabad, Abdul Kareem, Kitabat al-Hadith Fi Ahad al-Nabi wa Sahabatu wa Athruha Fi Hifiz al-Sunnat, p: 19
- <sup>4</sup> محمد بن أحمد بن حنبل، مسند أحمد (القاهرة: الريان للنشر والتوزيع، 1423هـ)، ج:1، ص: 171
- Muhammad Ibn Ahmad Ibn Hanbal, Musnad Ahmad (Al-Qahira: Al-Rayan Linashar wa al-tauzigh, 1423AH), Volum:1, p: 171
- <sup>5</sup> شمس الدين، ابن القيم الجوزية، تهذيب سنن أبي داود (بيروت: دار الكتب العلمية، ب، ت)، ج:5، ص: 235
- Shamas al-Din, Ibn Al-Qayam Al-Juziya, Tahzib Sunnan Abi Daud (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyat), volum:5, p: 235
- <sup>6</sup> ابن حنبل، مسند أحمد، ج:2، ص: 208
- Ibn Hanbal, Musnad Ahmad, volum:2, p:208
- <sup>7</sup> ابو عبدالله، محمد بن عبدالله حاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ)، ج:1، ص: 104
- Abu Abdullah, Muhammad Ibn Abdullah Hakim Al-Neshapuri, Al-Mustadrik Ala al-Sahihain (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiya, 1411AH), volum:1, p:104
- <sup>8</sup> أحمد بن سعد، الطبقات الكبرى (بيروت: دار الكتب العلمية، ب ت)، ج:2، ص: 373
- Ahmad Ibn Saeed, Al-Tabqat al-Kubra (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmya), volum:2, p: 373
- <sup>9</sup> ابن القيم، زاد المعاد (بيروت: مكتبة المنار الاسلامية، 1415هـ)، ج:3، ص: 458
- Ibn al-Qayam, Zad al-Maad (Beirut: Maktab al-Manar al-Islamiya, 1415AH), volum3, p: 458
- <sup>10</sup> ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج:5، ص: 467
- Ibn-e-Saad, Al-Tabqat al-Kubra, volum:5, p:467
- <sup>11</sup> البقرة 2: 159، 160
- Al-Baqrah 3: 159, 160
- <sup>12</sup> محمد بن اسماعيل، البخاري، الجامع الصحيح (بيروت: دار الكتب العلمية، ب ت)، ج:1، ص: 40



- Muhammad Ibn Ismaeel, Al-Bukhari, Al-Jaami al-Sahih(Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiya),volum1, p:40  
<sup>13</sup> أسامة بن زيد بن حارثة، صحابي (ت: 54هـ): ولد بمكة، ونشأ على الإسلام وكان حياً لرسول الله ﷺ، وأمره رسول الله، قبل أن يبلغ العشرين، فكان مظفراً موقفاً. (ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج:4، ص:42-)  
 Ibn saad, al-Tabqat al-Kubra, volum:4, p:42
- <sup>14</sup> أبوبكر، أحمد بن عمرو البزار، مسند بزار(المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1988ء)، ج:12، ص: 155
- Abubakar, Ahmad Ibn Amar, Al-Bazar, Musnad al-Bazar (Al-Madina al-Manawar, Maktabah al-Uloom wal Hakum, 1988AD), volum:12, p:155
- <sup>15</sup> بدر الدين، محمد بن عبد الله الزركشي، النكت على مقدمة بن الصلاح(الرياض: مكتبة الرياض، 1998ء)، ج:1، ص: 62
- Badar al-Din, Muhammad Ibn Abdullah al-Zarkashi, Al-Nikat Ala Muqadma Ibn al-Aslaah(Al-Rayad: Maktabah al-Rayad, 1988AD), volum:1, p:62
- <sup>16</sup> ابن حنبل، مسند أحمد، ج:11، ص: 250
- Ibn-e-Hanbal, Musnad Ahmad, volum:11, p: 250
- <sup>17</sup> محمد بن عيسى، الترمذي، سنن ترمذي(بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1998)، ج:2، ص: 139
- Muhammad Ibn Eesa, Al-Tirmzi, Sunan Tirmzi(Beirut: Dar al-Gharab, al-Islami, 1988AD), volum:2, p:139
- <sup>18</sup> عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل (بيروت: دار احياء التراث العربي، 1217هـ)، ج:6، ص: 239.
- Abdul Rahman Ibn Muhammad, Ibn Abi Hatam Al-Razi, Al-Jarah wa al-Tadil(Beirut: Dar Ahya al-Turath al-Arbi, 1217AH), volum:6, p:239
- <sup>19</sup> العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج:8، ص: 48
- Al-Asqalani, Tahzib al-Tahzib, volum:8, p: 48
- <sup>20</sup> أبو حاتم، محمد بن حبان، المجروحون(حلب: دار الواعي، 1396هـ)، ج:2، ص: 72
- Abu Hatam, Muhammad Ibn Haban, Al-Majrohon(Halab: Dar al-Wa'l, 1396AH), volum:2, p: 72
- <sup>21</sup> الحاكم، مستدرک الحاكم، ج:2، ص: 53
- Al-Hakam, Mustadrak al-Hakam, volum: 2, p: 53
- <sup>22</sup> أبو أحمد، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال(بيروت: دار الكتب العلمية، 1399هـ)، ج:6، ص: 256
- Abu Ahmad, Abdullah Ibn Adi, Al-Kamil Fi Zufaa al-Rijal(Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiya, 1399AH), volum:6, p: 256
- <sup>23</sup> ابن المدني، سؤالات ابن أبي شيبه(الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ)، ج:1، ص: 104
- Ibn al-Madni, Suwalat Ibn Abi Shaiba (Al-Rayad: Maktabat al-Maaraaf, 1404AH), volum:1, p: 104
- <sup>24</sup> أبو جعفر، محمد بن عمرو العقيلي، الضعفاء الكبير (بيروت: دار المكتبة العلمية، 1404هـ)، ج:3، ص: 273

- Abu Jafar, Muhammad Ibn Amar, Al-Uqaili, Al-Zufaa al-Kabir(Beirut: Dar al-Maktba al-Ilmiyat, 1404AH), volum:3, p: 273
- <sup>25</sup> مشهور حسن سليمان، الامام مسلم بن الحجاج صاحب المسند (دمشق: دار القلم، 1414هـ)، ص: 137
- Mashhur Hasan Suleman, Al Imam Msulim Ibn al-hajjaj Sahib al-Musnad (Dimishaq: Dar al-Qalam, 1414AH), p: 137
- <sup>26</sup> ابن عدى، الكامل، ج: 5، ص: 1767
- Ibn Adi, Al-Kamil, volum: 5, p: 1767
- <sup>27</sup> شرف الدين، يعى النووى، المجموع شرح التهذيب، ج: 1، ص: 65
- Sharaf al-Din Yahya al-Nawwi, Al-Majmu sharah al-Tahzib, volum:1, p: 65
- <sup>28</sup> ابن ابى حاتم، الجرح والتعديل (بيروت: دار احياء التراث العربى، 1952ء)، ج: 6، ص: 239.
- Ibn Abi Hatam, Al-Jarah wal al-Tadil (Beirut: Dar Ahya al-Turath al-Arbi, 1952AD), volum:6, p: 239
- <sup>29</sup> العسقلانى، تهذيب التهذيب، ج: 8، ص: 44
- Al-Asqalani, Tahzib al-Tahzib, volum:8, p:44
- <sup>30</sup> شمس الدين، محمد بن احمد الذهبي، سير اعلام النبلاء (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ)، ج: 4، ص: 195، 196
- Shamas al-Din, Muhammad Ibn Ahmad Al-Zahbi, Sayat al-Alaam al-Nabla(Beirut: Mussasat al-Risalah, 1413AH), volum:4, p: 195, 196
- <sup>31</sup> ابو الحسن، احمد بن عبدالله العجلي، معرفة الثقات (بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ)، ج: 2، ص: 177
- Abu al-Hassan, Ahmad Ibn Abdullah al-Ajali, Marafat al-Siqat (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiya, 1413AH), volum:2, p: 177
- <sup>32</sup> النووى، تهذيب الاسماء واللغات، ص 534
- Al-Nawwi, Tahzib al-Asmaa wal Lughat, p: 534
- <sup>33</sup> الذهبي، ميزان الاعتدال (بيروت: دارالمعرفة للطباعة والنشر، 1382)، ج: 3، ص: 265
- Al-Zahbi, Mezan al-Atidaal (Beirut: Dar al-Marafat Litbaat wa al-nashar, 1382AH), volum:3, p:265
- <sup>34</sup> ابو عبدالله، محمد بن على العراقى، التبصرة والتذكرة (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ)، ج: 2، ص: 188
- Abu Abdullah, Muhammad Ibn Ali al-Araqi, Al-Tabsirah, wal al-Tazkira (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiya, 1418AH), Volum:2, p: 188
- <sup>35</sup> جمال الدين، يوسف بن عبدالرحمن المزي، تهذيب الكمال (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ)، ج: 22، ص: 68
- Jamal al-Din, Yusuf Ibn Abdul Rahman al-Mazi, Tahzib al-Kamal (Beirut: Musasat al-Risalat, 1400AH), volum:22, p: 68
- <sup>36</sup> الذهبي، سير الاعلام النبلاء، ج: 5، ص: 168
- Al-Zahbi, Siyar al-Alaam al-Nablaa, volum:5, p: 168

- <sup>37</sup> شمس الدين، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، فتح المغيـث (مصر: مكتبة السنة، 2003ء)، ج: 1، ص: 11  
Shamas al-Din, Muhammad Ibn Abdul Rahman al-Sakhawi, Fatah al-Mughhis (Misar: Maktabah al-Sunna, 2003AD), volum: 1, p: 11
- <sup>38</sup> العقيلي، الضعفاء الكبير، ج: 3، ص: 273  
Al-Uqaili, Al-Zufaa al-Kabir, volum: 3, p: 273
- <sup>39</sup> عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ)، ج: 1، ص: 196  
Abdul Rahman Ibn Abi Bakar, Jalal al-Din al-Syuti, Tadrib al-Ravi (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiya, 1418AH), volum:1, p: 196
- <sup>40</sup> الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج: 5، ص: 176  
Al-Zahbi, Siyar alam al-Nabla, volum:5, p:176
- <sup>41</sup> ابن أبي حاتم، الرازي، المراسيل، ج: 1، ص: 90، 91  
Ibn Abi Hatam, Al-Razi, al-Marasil, volum:1, p: 90, 91
- <sup>42</sup> العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج: 8، ص: 54  
Al-Asqalani, Tahzib al-Tahzib, volum:8, p: 54
- <sup>43</sup> محمد بن اسماعيل، الصنعاني، توضيح الافكار (بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ)، ج: 1، ص: 163  
Muhammad Ibn Ismail, Al-Sanani, Tauzih al-Afkar (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiya, 1417AH), volum:1, p:163
- <sup>44</sup> ابو عبدالرحمن بن ابن الصلاح، مقدمه في علوم الحديث (بيروت: دار الفكر، 1406هـ)، ص: 315  
Abu Abdul Rahman Ibn Abi al-Salaah, Muqadma Fi Uloom al-Hadith (Beirut: Dar al-Fikar, 1406AH), p: 315
- <sup>45</sup> البخاري، التاريخ الكبير، ج: 4، ص: 218  
Al-Bukhari, Al-Tarikh al-Kabir, volum:4, p:218
- <sup>46</sup> المزي، تهذيب الكمال، ج: 22، ص: 73  
Al-Mazi, Tahzib al-Kamal, volum:22, p: 73
- <sup>47</sup> الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج: 5، ص: 172، 173  
Al-Zahbi, Siyar alaam al-Nablaa, volum:5, p: 172, 173
- <sup>48</sup> علي بن عمر بن احمد، الدارقطني، سنن دارقطني (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ)، ج: 3، ص: 475  
Ali Ibn Umar Ibn Ahmad, Al-Dar Qutni, Sunan Dar Qutbni (Beirut: Mussaat al-Risala, 1424AH), volum:3, p:475
- <sup>49</sup> الحاكم، مستدرک على الصحيحين، ج: 2، ص: 65  
Al-Hakam, Mustadrak Ala al-Sahihain, volum:2, p: 65
- <sup>50</sup> العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج: 1، ص: 196  
Al-Asqalani, Tahzib al-Tahzib, volum:1, p: 196

- <sup>51</sup> ابن حبان، كتاب الثقات (حيدرآباد: دار المعارف العثمانية، 1393هـ)، ج:4، ص: 357  
Ibn Haban, Kitab al-Siqat (Haidar Abad: Dar al-Maaraaf, al-Uthmaniya, 1393AH), volum:4, p: 357
- <sup>52</sup> يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (بيروت: دار الفكر، 1413هـ)، ج: 40، ص: 462  
Yahya Ibn Moeen, Tarikh Ibn Moeen (Beirut: Dar al-Fikar, 1413AH), volum:40, p: 462
- <sup>53</sup> ابن حجر، العسقلاني، تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (عمان: مكتبة المنار، 1403هـ)، ص: 34  
Ibn Hajar, al-Asqalani, Tareef ahal al-Taqdees bimratab al-Musufiyyin Bil-Tadlish (Amman: Maktabah al-Manar, 1403AH), p:34
- <sup>54</sup> ابن عدى، الكامل في الضعفاء، ج:6، ص: 205  
Ibn Adi, Al-kamal Fi al-Zuafaa, volum:6, p: 205
- <sup>55</sup> الذهبي، ميزان الاعتدال، ج:3، ص: 266  
Al-Zahbi, Mizan al-Atidal, volum:3, p: 266
- <sup>56</sup> ابن حزم، المحلى بالآثار (بيروت: دار الفكر، ب، ت)، ج:6، ص: 71  
Ibn Hazam, Al-Mahla Bil Asaar (Beirut: Dar al-Fikar), volum:6, p: 71
- <sup>57</sup> العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج:8، ص: 54  
Al-Asqalani, Tahzib al-Tahzib, volum:8, p: 54
- <sup>58</sup> الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج:5، ص: 176  
Al-Zahbi, Syar aalaam Al-Nabla, volum:5, p: 176
- <sup>59</sup> النيسابوري، المدخل الى الاكليل، ص: 38، 39، 40  
Al-Naisapuri, al-Madkhal Ila al-kalil, p: 38, 39, 40
- <sup>60</sup> ابن يونس، المصري، تاريخ (بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ)، ج:1، ص: 129.  
Ibn Yunus, al-Misri, Tarikh (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiya, 1413AH), volum:1, p:129